

مجلس الاستقرار المالي يعقد اجتماعه الأول لعام 2024 ويعتمد خطة تنفيذ أحكام قانون

إنشاء المجلس

أبوظبي (10 يوليو 2024): عقد مجلس إدارة مجلس الاستقرار المالي، اجتماعه الأول لعام 2024 في أبوظبي، برئاسة معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير الدولة للشؤون المالية. حضر الاجتماع، أعضاء مجلس الإدارة، معالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومعالي محمد علي الشرفاء الحمادي، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، ومعالي أحمد جاسم الزعابي، رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي المالي العالمي، وفاضل العلي، رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، وسعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وسعادة إبراهيم عبيد الزعابي، مساعد محافظ المصرف المركزي، قطاع السياسة النقدية والاستقرار المالي. واستعرض مجلس الإدارة المواضيع المُدرجة على جدول أعمال الاجتماع، ومجريات تنفيذ القرارات والتوجيهات الصادرة عن مجلس الإدارة.

واعتمد مجلس الإدارة خطة عمل ومصفوفة تنفيذ أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 13 لسنة 2023، في شأن إنشاء وتنظيم مجلس الاستقرار المالي، بجانب قائمة السلطات الأخرى المعنية بالاستقرار المالي في الدولة. وناقش مجلس الإدارة تقرير مصرف الإمارات المركزي بشأن الاستقرار المالي المحلي والعالمى للعام 2023، حيث كشف التقرير قوة النظام المالي لدولة الإمارات، وقدرته على الصمود في وجه التحديات والمحافظة على الاستقرار، فيما أظهر القطاع المصرفي بالدولة نمواً ومرونة راسخة، تجلت في وجود مصدات قوية لحماية رأس المال، وأوضاع سيولة مواتية، وتحسن في نسب جودة الأصول، وزيادة في الربحية. وعزز المصرف المركزي الاستقرار المالي في نظم الدفع بالدولة من خلال تنفيذ مبادرات رئيسية في إطار الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع.

ويهدف مجلس الاستقرار المالي إلى تعزيز وحماية الاستقرار المالي على مستوى الدولة، وتسهيل التعاون بين السلطات الرقابية والسلطات الأخرى، وتحديد المخاطر، وتقديم التوصيات للتخفيف من المخاطر النظامية، التي قد يواجهها النظام المالي في الدولة، وتعزيز الانضباط فيه، والتأكد من مساهمته الفاعلة والمنتظمة في استدامة التنمية الاقتصادية.

وأكد معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير الدولة للشؤون المالية، حرص مجلس الاستقرار المالي على تجسيد رؤية القيادة الرشيدة وتوجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة مجلس الاستقرار المالي، في ترسيخ البنية التحتية للاستقرار المالي في الدولة، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. وأشار إلى أهمية القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 2023 في شأن إنشاء وتنظيم مجلس الاستقرار المالي في تعزيز الجهود الوطنية، وتنسيق السياسات المالية والنقدية لمواجهة المخاطر الاقتصادية العالمية، وتطوير السياسات الاحترازية والأدوات المالية للحفاظ على الاستقرار المالي في دولة الإمارات، بما يتماشى مع دورها ومكانتها الرائدة في النظام المالي العالمي.

-انتهى-